



الشيخة أنيسة الحمود الصباح: مستوى الخدمات والرعاية الصحية لـ «المواساة» ممتاز

6



الغانم يصرح للصحافيين

سموه يثق في عقلانية وحكمة الأعضاء

الغانم: الأمير أكد ضرورة تصدي المجلس للتعسف في استخدام الأدوات الدستورية

ربيع سكر

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - حمله رسالة خلال لقائه معه أمس مفادها أن هناك تعسفاً في استخدام بعض الأدوات الدستورية وأن مسؤولية الأعضاء التصدي لهذا التعسف.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي بمجلس الأمة « تشرفت مع إخواني أعضاء مكتب المجلس بمقابلة حضرة صاحب السمو أمير البلاد - حفظه الله ورعاه - حيث لم ينسَ لمكتب المجلس الاجتماع مع سموه في الأسابيع السابقة..»

وذكر الغانم أن هذا أول اجتماع لأعضاء مكتب المجلس مع سمو الأمير منذ أن تم انتخابهم أعضاء بالمكتب في بداية دور الانعقاد الحالي.

وقال الغانم: «لقد استمعنا إلى توجيهات سموه ونصائحهم فيما يتعلق بالوضع المحلي والإقليمي، ووجهني سموه بأن أنقل إلى إختي وإخواني أعضاء المجلس رسالة مفادها أن هناك تعسفاً وسوء استخدام لبعض الأدوات الدستورية وأن مسؤولية أعضاء المجلس التصدي لهذا التعسف وإساءة استخدام الأدوات الدستورية..»

وأتضاف الغانم: «أن سمو الأمير يثق في عقلانية وحكمة أعضاء مجلس الأمة في التصدي لمثل هذه الممارسات

طوال مدة العلاج

الشاهين يقترح احتفاظ مرافقي المريض بإجازاتهم الدورية ورواتبهم

دولة الكويت، ويرافق المريض أحد أقاربه ليعينه في قضاء احتياجاته وفي حالات كبار السن وذوي الإعاقة يحتاج المريض إلى مرافقين اثنين.

إلا أن قوانين ديوان الخدمة المدنية تحتسب إجازة مرافق للمريض من رصيد إجازته الخاص وبعد انتهائها يتم احتساب إجازة المرافق، كما أن الراتب يصرف للمرافق كاملاً لمدة ستة أشهر فقط، ومن بعدها يتم خصم الراتب في المدة المتبقية ويؤدي ذلك إلى الحاجة لتغيير المرافق.

وحرصاً منا على استمرار علاج المريض من دون أي مشاكل، وكذلك استمرار المرافق معه من دون الحاجة إلى تبديل المرافقين خاصة إن كان المريض يوجد له بديل يرافقه، فأنتني أقدم بالاقترح برغبة التالتي:

1) يحق لمرافق المريض أن يحتفظ بإجازاته الدورية الخاصة، كما يحتفظ -المرافق أو أكثر بحسب الأحوال - براتبه كاملاً طوال مدة علاج المريض ولا يتم تقييدها بستة أشهر. (2) يستمر المرافق معه من مرضاً من ذوي الإعاقة للعلاج بالخارج معاملة مكلف بالرعاية في قانون رقم 8/2010 م ، سواء كان مرافقاً أو مرافقين.

أسامة الشاهين

بعد التنسيق مع ديوان المحاسبة

«الميزانيات» تهمل وزير المالية أسبوعين لرفع تقرير عن شركة «المشروعات السياحية»

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبد الصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير المالية د. نايف الحجرف لمناقشة كتاب ديوان المحاسبة بشأن إصرار وزارة المالية وشركة المشروعات السياحية على طرح المواقع التي انتهت عقودها بالمخالفة للقوانين المنظمة، وتبين لها ما يلي :-

أولاً : كتاب ديوان المحاسبة المرسل للجنة وإفادته

وبين ديوان المحاسبة أنه رغم الاتفاق على ضرورة حسم الخلاف المستحکم بينه وبين شركة المشروعات السياحية بشأن طرح المواقع التي انتهت عقودها مع الشركة وآلت للدولة ؛ إلا أنها تجاهلت جميع المخالفات والملاحظات الواردة بتقرير ديوان المحاسبة ولم تتخذ أي إجراء تجاهها والذي سيؤثر حتماً على زيادة الهدر في المال العام إلى ما يقارب نصف مليار دينار كما هو وارد في كتاب الديوان المرسل للجنة.

حيث قامت شركة المشروعات السياحية مؤخراً بدعوة الشركات المتخصصة في قطاع الأغذية والمشروبات للتقدم بالحصول على وثائق الطرح لـ 7 مواقع وفقاً لقانون أملاك الدولة وليس وفقاً لقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي يفترض تطبيقه كما أفاد ديوان المحاسبة ؛ كما أن شروط الطرح كانت تحجيزية

وفقاً لتعبيره.

كما أكد ديوان المحاسبة للجنة وجود أدلة قانونية لديه بأن العقد المبرم بين كل من وزارة المالية وشركة المشروعات السياحية في سنة 2009 والذي بموجبية تتولى الشركة إدارة المرافق السياحية نيابة عن الدولة مقابل رسوم سنوية تؤدبها للخزانة العامة بقيمة 1.635.867 دينار (مليون وستمائة وخمسة وثلاثين ألفاً وثمانمائة وسبعة وستين ديناراً) هو عقد مزور ؛ وأن لجنة تقصي الحقائق التي شكلها وزير المالية السابق قد انتهت إلى ثبوت إدخال تعديلات على العقد ونسبتها إلى الإهمال والخطأ غير المقصود وهو ما لا يتفق مع ديوان المحاسبة لأنها كانت عن عمد وفق أدلته.

وأضاف الديوان أنه تم إحالة هذه الواقعة إلى المحاكمات التأديبية إلا أنه لم يبت فيها بسبب عدم إحالته في الفترة القانونية ، مما دعاه إلى إحالتها للهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) إلا أن الديوان لم يثقل منها رداً حتى تاريخه منذ شهر يوليو 2017 ، وأن القضية منظورة أمام محكمة الوزراء أيضاً.

ثانياً : إفادة وزارة المالية وشركة المشروعات السياحية

وبين وزير المالية أنه للمرة الأولى يحاط علماً بأن هذا العقد نشوبه تهمة التزوير ؛ مؤكداً استعداده التام للتواصل



أسامة الشاهين



جانب من اجتماع اللجنة

مع رئيس ديوان المحاسبة بالإنيابة وترتيب زيارة خاصة للديوان للاطلاع على ما لديه من وثائق ، وإذا ثبت واقعة التزوير فإن العقد سيحال إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القانونية.

ثالثاً : ما انتهت إليه اللجنة

وانتهت اللجنة إلى امهال وزير المالية أسبوعين لرفع تقرير بعد التنسيق مع ديوان المحاسبة وفق الآلية القانونية

المناشبة حيال ما طرح في الاجتماع من معلومات ؛ خاصة وأن الوزير قد بين الحاجة إلى دراسة الخطوات القانونية التي يراها ديوان المحاسبة والخطوات القانونية التي تراها شركة المشروعات السياحية حيال العقود التي أعيد طرحها مؤخراً ، وهو أمر أكدت عليه اللجنة حماية لأملاك الدولة وصونا للمال العام وتجنبية لللتبعات القانونية المحتملة

جراء أي عقود تبرم مع المستثمرين في حال عدم وجود التغطية القانونية السليمة.

كما انتهت اللجنة بتكليف ديوان المحاسبة بتحديث تقريره عن شركة المشروعات السياحية متضمناً المستندات التي طرحها في الاجتماع والنوصيات اللازمة وتزويد اللجنة بها لاتخاذ ما يلزم.



خليل الصالح

بوسعه الاقتراض مجدداً.

وبين أن العمل بهذا المقترح سيكون في صالح الحكومة ويخفف عنها الأعباء المالية على الدولة عند صرف الرواتب للمؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية وجهات أخرى.

وقال الصالح في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن الكثير من الموظفين في الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية لا يحصلون على البدل النقدي، بينما مستمر سواء أسبقا والمحروقات أو في السلع الاستهلاكية.

وأكد أن عدم العمل بهذا القانون دفع الكثير من الموظفين الكويتيين إلى اقتراض الحد الأقصى (40 في المئة) من البنوك، والبعض منهم فضل التقاعد للحصول على مكافأة نهاية الخدمة لأنه لم يعد

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه اقتراحاً بقانون لاستبدال الإجازات الدورية للموظفين ببديل نقدي أثناء الخدمة، مبيناً أن هذا الإجراء معمول به في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية وجهات أخرى.

وقال الصالح في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة إن الكثير من الموظفين في الجهات والمؤسسات والهيئات الحكومية لا يحصلون على البدل النقدي، بينما مستمر سواء أسبقا والمحروقات أو في السلع الاستهلاكية.

وأكد أن عدم العمل بهذا القانون دفع الكثير من الموظفين الكويتيين إلى اقتراض الحد الأقصى (40 في المئة) من البنوك، والبعض منهم فضل التقاعد للحصول على مكافأة نهاية الخدمة لأنه لم يعد

الصالح يطالب باستبدال الإجازات الدورية للموظفين ببديل نقدي أثناء الخدمة

حذر من مفاطلة الحكومة

الدقباسي: أتمنى الوصول إلى توافق نيابي حكومي لتعيرير «التقاعد المبكر»



علي الدقباسي

اعتبر النائب علي الدقباسي أن أي توجه حكومي لتقديم المبكر بدلا من الاقتراح بقانون الذي تجرى مناقشته في اللجنة المالية يثير علامات استفهام كثيرة.

وقال الدقباسي : الموقف الحكومي من القانون متذبذب وكل فترة لهم رأي ، والأمل بالله تعالى كبير لتعيرير القانون كما جاء في صياغته الأولى مع الغاء المادة 4 موضع الجدل وأن يناقش حسب قرار المجلس في جلسة 11-27 غدا الثلاثاء أن شاء الله تعالى..وليتحمل الكل مسؤولياته.

وأضاف الدقباسي في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة أن ما نسب من تصريحات عن وزير المالية في هذا الصدد يتم عن مفاطلة وتسويق واستخدام لهذه القضية كورقة سياسية.

واستغرب الدقباسي تكرار استخدام مصطلحات مثل المخابل التشريعية والعيور الدستوري فيما نسب إلى الوزير من حديث متسائلا « ما هي المخابل والعيور ؟ »، وقال «كيف يكون لدى الحكومة رأي مختلف ولا تكون لديها رؤية واضحة ؟ ولماذا وافق الوزير في مجلس الأمة على الاستعانة بشركة متخصصة تقدم دراسة حول القانون؟».

وأعرب الدقباسي عن تطلعه إلى مناقشة تقرير اللجنة المالية بشأن التقاعد المبكر في جلسة 27 نوفمبر الجاري ، معربا عن ثقته في إنجاز اللجنة المالية تقريرها بشأن القانون في اجتماعها المقرر غدا.

كما تمنى الوصول إلى توافق نيابي حكومي لتعيرير القانون الذي تم إلغاء المادة الرابعة منه من باب التعاون حتى لا يكون هناك أي خلل يمس المؤسسة العامة للتأمينات.

في جلسة الثلاثاء ستتم إحالة استجواب سمو الرئيس إلى لجنة التشريعية

دمشير: لا يوجد حل لمجلس الأمة

ربيع سكر



خلف دميثير

قال النائب خلف دميثير : ان ما يحدث من ممارسة في مجلس الأمة في هذه الفترة شيء لا يبشر بالخير ، وبعض الإستجوابات فيها عبث غير مبرر ومن غير المعقول أن سمو الأمير يتنصع في افتتاح دور الانعقاد ، ويجلس معنا كأعضاء ثم يقدمون استجواب رأساً بعدها بأيام ، هذا شيء غير طبيعي ، أليس هناك احترام لكلمة سمو الامير؟ أليس هناك التزام امامه ؟

وأضاف دميثير : ان موضوع استجواب سمو

رئيس مجلس الوزراء اذا عرض يوم الثلاثاء المقبل سيكون لنا رأي بإحالة الاستجواب للجنة التشريعية وأنا أول المصوتين على ذلك ، لانه من غير المعقول أن يتم مسالة رئيس الوزراء على مسؤوليات وزير مختص.

وتابع دميثير : لماذا هذا التحدي والاستفزاز بهذه الطريقة التي يقومون بها ؟

وأضاف دميثير : إن ما يحدث هو إنعاج للبلد و عدم احترام لتوجيهات سمو الامير وهذا أمر مرفوض .

وقال دميثير : وحتى لو قدم استجواب آخر فسيكون موقفنا كذلك ، لأنه لا يجوز مسالة رئيس الوزراء على شيء من اختصاصات وزير آخر ، ف رئيس الوزراء ليس ساكناً في شقة إيجار كل ما جاء المؤجر يقول له اطلع ، هذا غير معقول .

وعن إشاعات حل المجلس قال دميثير : هذا الذي يريدونه بعض النواب يقدمون استجوابه لعل وعسى يتم حل المجلس لماذا ؟ علينا أن ن فكر في إنجاز قوانين وتشريعات تهم البلد واقتصاده وأمنه ومشاريعه وليس فقط تكون شغلتنا استجوابات تعطل البلد وعلى شيء ليس صحيحا ، فانت تسال رئيس الوزراء عن شيء ليس من اختصاصه ، اذهب وحاسب الوزير المختص ، لكن الشغلة كانتها « لعب اطفال» .

وقال دميثير : لا يوجد حل للمجلس والاستجوابات ما هي إلا محاولات لكن إن يتم ذلك بإذن الله.